Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

26 et 27 Mars 2011
26 و27 مارس 2011

المساء
ALMASSAE

هل ينجح الصبار فيما أخفق فيه حرزني؟

معتقلو «السلفية الجهادية» يطالبون بتفعيل آلية العفو الملكي

خديجة عليموسى

بين الفينة والأخرى تظهر على الساحة الإعلامية دعوات لطي ملف «السلفية الجهادية»، الذي مرت على انطلاقه ما يقارب ثمان سنوات، وما واكب المرحلة من اعتقالات ومتابعات بعد أحداث 16 ماي الإرهابية وبعدها اعتقالات أحداث 11مارس و10و14 أبريل من سنة 2007، وما تلا هذه الفترات من ملفات مختلفة مازال بعضها معروضا على المحاكم.

ومن الحلول التي اقترحت لحل هذا الملف تفعيل آلية العفو الملكي وإجراء حوار مع معتقلي السلفية الجهادية، وأبرز ما طرح في هذا الباب ما سمي بمبادرة «حرزني»، تمت بلورتها خلال شهر يونيو من سنة 2006 بعد لقاء عقده منتدى الكرامة لحقوق الإنسان مع أحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تحول إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، إذ اقترح حرزني أن يحرر هؤلاء المعتقلون إفادات كتابية يتبرؤون فيها من الأعمال الإرهابية، ويوضحون موقفهم من التهم التي أدينوا من أجلها، إضافة إلى تأكيدهم على نبذ تهم التكفير، وبيان موقفهم من الملكية، وهو ما نفذه بعضهم بتوجيه رسائل إلى منتدى الكرامة، إضافة إلى طلبات عفو ملكي بعث بها المعتقلون إلى المجلس، وكمثال على ذلك موافقة ثلث معتقلي السلفية الجهادية بفاس في بيان لهم خلال شهر غشت من سنة 2008، على مبادرة حرزني واعتبروا أن النظام الملكي حافظ على الوجود الإسلامي واستقرار البلاد في أغلب فترات التاريخ الإسلامي، وأن لا مشكلة لديهم مع النظام الملكي.

وتقدم منتدى الكرامة بعدد من الملفات التي أحالها عليه المعتقلون إلى المجلس، وأكد حرزني وقتها أن الطلبات التي تقدم بها بعض معتقلي ما يسمى بـ«السلفية الجهادية» للنظر في ملفهم، والتي تسلمها عن طريق منتدى الكرامة لحقوق الإنسان توجد قيد الدرس، وأضاف، في أجوبته خلال برنامج حوار في شهر دجنبر من سنة 2008، أنه «ينبغي أن تكون بحوث حول سيرة المعتقلين»، موضحا أنه «ليس للبلد مصلحة في أن يبقى كل من تثبت براءته كيفما كانت عقيدته وأفكاره داخل السجن».

Revue de Presse du C... Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

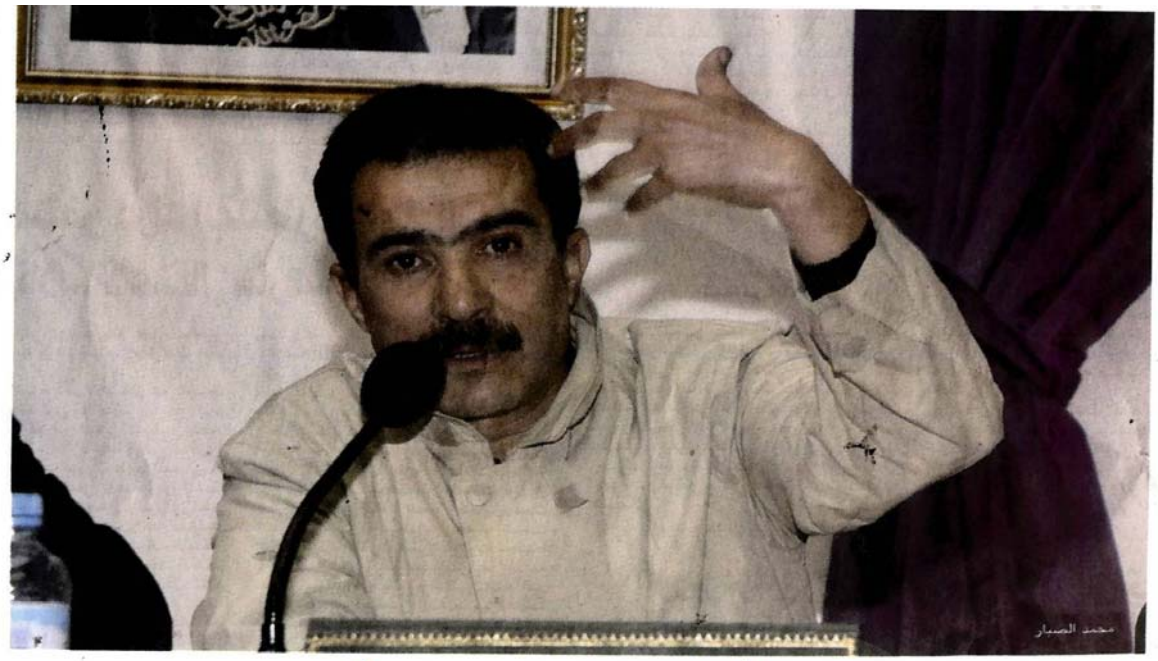

كما أن عددا من طلبات العفو وجهها المعتقلون مباشرة إلى وزارة العدل، خاصة أن هذه الفئة لم تعد تستفيد من العفو الملكي منذ سنة 2006 بعدما سجلت حالة العود في ملف «أنصار المهدي»، إذ أن المتهم الرئيسي به حسن الخطاب سبق أن استفاد من العفو الملكي، في إطار استفادة حوالي 315 من السلفيين من العفو في مناسبات مختلفة.

أكد حرزني وهتها أن الطلبات التي تقدم بها بعض معتقلي ما يسمى بـ«السلفية الجهادية» للنظر في ملفهم، والتي تسلمها عن طريق منتدى الكرامة لحقوق الإنسان توجد هيد الدرس

توقف آلية العفو تجاه السلفيين جعلت بعضهم يعلقون آمالا على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي جاء بديلا عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خاصة أن أمينه العام محمد الصبار زار كلا من سجن سلا والسجن المركزي بالقنيطرة، إثر الاعتصامات التي يخوضها معتقلو «السلفية الجهادية» بعد إشاعة خبر حول قرب الإفراج عن المعتقلين

Revue de Presse du Cons

المساء
ALMASSAE

السياسيين الخمسة، واستمع في زيارته للمعتقلين ولانشغالاتهم ومطالبهم وتحدث عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والظهير المنشئ له، كما عبر لهم عن استعداد المجلس للإسهام في تحقيق سياسي واسع بالمغرب، كما أكد ذلك في حوار مع أسبوعية «أوال».

وأكد الصبار أن المجلس سيدرس كل الملفات بدون استثناء سواء تعلق الأمر بالمعتقلين السياسيين على خلفية ملف «بليرج» أو «باقي المعتقلين في إطار قانون الإرهاب».

وإلى جانب مبادرة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا والتي لم تثمر أي نتائج عملية، كانت عدد من الدعوات إلى الحوار مع معتقلي «السلفية الجهادية» سواء من لدن مسؤولين حكوميين أو من لدن جمعيات للمجتمع المدني، وكانت أول دعوة للراحل محمد بوزوبع، وزير العدل السابق، الذي صرح بأنه «لم يجد من العلماء من يحاور معتقلي السلفية الجهادية»، تلا ذلك تعبير العديد من الهيئات الرسمية عن استعدادها لإجراء أي حوار مرتقب مع هذا التيار، بعد وضع شروط لذلك، ومن بين هذه الهيئات الرابطة المحمدية للعلماء والمجلس العلمي الأعلى.

وبالمقابل، أبدى معتقلو «السلفية الجهادية»، في العديد من بياناتهم، استعدادهم الكامل لمجالسة العلماء والحوار معهم، وطرح محمد عبد الوهاب الرفيقي الملقب بـ«أبو حفص» مبادرة «أنصفونا» وسبقها إصداره لبيانات يدين فيها الإرهاب، ويقر بارتكابه أخطاء دعوية.

ورغم الحديث عن الحوار مع معتقلي «السلفية الجهادية»، فلم يباشر أي حوار رسمي معهم، باستثناء لقاء مسؤولين أمنيين مع بعض شيوخ «السلفية الجهادية»، المدانين في ملف أحداث 16 ماي، مثل محمد الفيزازي، المحكوم بـ30 سجنا نافذا وعمر الحدوشي، المحكوم بـ30 سجنا نافذا، وعبد الكريم الشادلي، المحكوم بـ30 سنة سجنا نافذا، وحسن الخطاب، المتهم الرئيسي في ملف «أنصار المهدي».

هذه اللقاءات اعتبرها البعض لا تدخل في سياق الحوار بل لا تعدو أن تكون خطوة لجس النبض والتعرف عن قرب على مواقف وأفكار هذه الفئة.

Revue de Presse du droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

معتقلو «السلفية الجهادية» يتوقفون عن الاعتصام بعد وعود رسمية بحل ملفهم

الرباط
خديجة عليموسى

علق معتقلو «السلفية الجهادية» اعتصامهم المفتوح، الذي انطلق منذ عشرة أيام بسجون القنيطرة وفاس وطنجة والجديدة وأكادير وتيفلت وسوق الأربعاء ووجدة، بعد اتفاق مع الدولة يقضي بإيلاء ملفهم اهتماما خاصا من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وجاء تعليق الإضراب بعد سلسلة من الحوارات بين المسؤولين وممثلي المعتقلين، كان آخرها لقاء عقد يوم الجمعة الماضي بين محمد ليديدي، الكاتب العام لوزارة العدل، وحفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبين ممثلي المعتقلين، وهم نور الدين لفقيه وكمال الشطبي و هشام معاش، بحضور كل من المصطفى الرميد ومحمد حقيقي عن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان.

وخلص الاجتماع إلى «البت في أفق شهر في القضايا الرائجة أمام المجلس الأعلى ومحاكم الاستئناف»، ودراسة طلبات العفو والبت فيها في آقرب مناسبة. كما تم الاتفاق، حسب بلاغ لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، توصلت «المساء» بنسخة منه، على أن يولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان اهتماما خاصا بهذا الملف.

والتزم محمد ليديدي، الكاتب العام لوزارة العدل، بإطلاع المعتقلين بصفة دورية بكافة التطورات التي تهم ملفهم. كما التزم المندوب العام لإدارة السجون، من جهته، بعدم تعريض المعتقلين لأي إجراءات تأديبية كيفما كان نوعها بسبب هذه الاعتصامات، وفق البلاغ نفسه.

وكان معتقلو «السلفية الجهادية» قد دخلوا في اعتصام مفتوح، ونظمت أسرهم وقفات احتجاجية أمام السجن، خاصة أمام السجن المحلي بسلا، الذي نفذ به حوالي 314 سجينا اعتصاما، صعدوا خلاله إلى السطح والسور وهددوا بقتل أنفسهم، حينما أقدم اثنان من المعتصمين على محاولة إحراق ذاتيهما لولا تدخل سجناء آخرين أخمدوا النيران. كما ألقى أحدهم بنفسه من أعلى السور فوقع على آخر كان يحاول إنقاذه فأصيب بكسر في كتفه.

يذكر أن مطالب المعتقلين تمثلت في إطلاق سراحهم ومحاسبة المسؤولين عن اختطافهم وتعذيبهم ومعاناتهم وجبر ضررهم المادي والمعنوي وإدماجهم اجتماعيا.

وجاءت الحركة الاحتجاجية لمعتقلي «السلفية الجهادية» بعدما تردد نبأ عن قرب إطلاق سراح السياسيين الخمسة المعتقلين على خلفية ملف «بليرج»، مما جعل باقي المعتقلين ينادون بضرورة حل الملف في إطار شامل.

يشار إلى أن استفادة معتقلي «السلفية الجهادية» من العفو الملكي توقف بعد تسجيل حالات العود صيف سنة 2006 بعد اعتقال خلية «أنصار المهدي»، وكان متهمها الرئيسي «حسن الخطابي» قد استفاد من العفو الملكي في إطار استفادة حوالي 315 من السلفيين من العفو في مناسبات مختلفة.

Revue de Presse
droits de l'Homme

Reporter
www.lereporter.ma

N° 592 24 au Mars

MOHAMED SEBBAR

SG du CNDH

«Le Conseil s'est autosaisi»

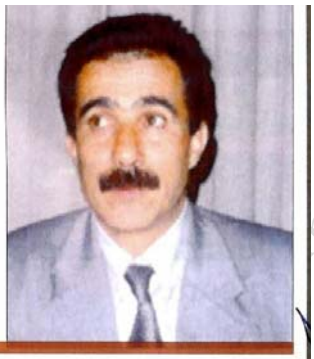

Aussitôt nommé, le Conseil national des droits de l'Homme s'est attelé à une première mission: enquêter sur les événements de Khouribga du 15 mars dernier, où un sit in de fils de retraités de l'OCP a mal tourné.

Votre première mission a été d'aller à Khouribga pour enquêter sur les incidents ayant eu lieu dans cette ville. Est-ce que vous vous êtes autosaisis pour entreprendre cette mission?

Le Conseil s'est en effet autosaisi de sa première mission à Khouribga. Cela entre dans le cadre des compétences attribuées au CNDH. Le nouveau dahir de la mise en place du Conseil nous donne cette possibilité d'entreprendre ce type de mission.

Quelle est votre démarche pour mener à bien votre mission?

La procédure que nous avons adoptée consiste d'abord à recueillir des témoignages émanant notamment de la société civile et des syndicats, ainsi que des autorités locales. Jusqu'à présent, nous avons pu nous entretenir avec le gouverneur de la ville, le procureur général, le wali de la sûreté, le directeur général de l'OCP, le Barreau de la ville, le délégué régional de la santé, les représentants de la société civile dont des ONG et les représentants de deux associations de retraités de l'OCP. Nous avons également eu des rencontres avec des correspondants dans la région ainsi qu'avec quelque 15 ou 16 personnes parmi des manifestants ayant observé un sit-in, le 15 mars, devant les locaux de l'OCP. D'ores et déjà, nous pouvons dire qu'à l'issue de cette phase, nous avons regroupé un certain nombre de données préliminaires. Il reste que nous devons encore nous entretenir avec d'autres gens de la région, tels par exemple les parlementaires ou encore les représentants de l'ANAPEC. Faut-il le souligner, le dossier est complexe, ce qui nécessite dans une deuxième phase une analyse et un classement de l'ensemble des données dont nous disposons.

Nous n'allons pas intervenir dans les incidents de Casablanca, puisque des poursuites judiciaires ont été entamées.

Pourriez-vous nous parler un peu plus des premiers résultats de votre enquête et quelle en sera la suite?

Si je vous dis quoi que ce soit, cela signifie que la manière avec laquelle nous travaillons n'est pas fiable. Ce que je peux vous dire pour le moment, c'est que nous sommes à l'œuvre pour faire aboutir notre enquête. Lorsque nous aurons atteint des résultats bien précis, c'est à ce moment-là que nous pouvons les annoncer. Cela dit, nous allons faire l'analyse des données que nous avons déjà regroupées. Elles sont, pour certaines, concordantes et, pour d'autres, contradictoires. Ce n'est qu'après cette analyse que nous pouvons décider du contexte dans lequel nous allons travailler. Nous espérons arriver à des conclusions concrètes dans un délai raisonnable et tenable.

Allez-vous en faire de même pour Casablanca où les forces de l'ordre sont intervenues avec violence lors du sit-in organisé le 13 mars?

Non, pour la simple raison que des poursuites judiciaires ont déjà été entamées par le procureur. Nous n'avons pas à intervenir dans des dossiers qui sont devant la justice. C'est pourquoi nous ne pouvons pas réagir maintenant à ce sujet, d'autant plus que nous appelons à l'indépendance de la justice qui doit rester au-dessus de tous.■

Entretien réalisé par Naïma Cherii

رسالة الأمة

من تنظيم مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية

مؤسسات حقوقية وطنية تلتئم لمناقشة دورها في تعزيز الديموقراطية

الرباط_ ف-ع

عقدت مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ندوة وطنية حول المؤسسات الوطنية المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية ودورها في تعزيز الديمقراطية بالمغرب،وتاتي هذه الندوة في إطار برنامج منتدى التفكير في قضايا حقوق الإنسان الذي يعتبر محورا أساسيا في برنامج عمل المؤسسة.

كما يروم هذا اللقاء المنظم بالرباط الخميس 24 مارس الجاري إلي بناء مقترحات هادفة من أجل تفعيل أكبر لأداء هذه المؤسسات وتحقيق تكامل في استراتيجياتها ، انطلاقا من تثمين مكتسباتها والوقوف على الإكراهات التي تواجه عملها،وذلك عن طريق محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بمخططات عملها وإستراتيجيتها وتاثير عملها في السياسات العمومية والمجتمع.

وشدد رئيس مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الانسان والديموقراطية ،عبد السلام أبودرار، على أن الظرف الحالي الذي يعرفه المغرب يستوجب من المؤسسات الحقوقية القيام بتقييم لحصيلتها، مع العمل على تجاوز نقاط ضعفها، مبرزا أن تعيين لجنة استشارية لتعديل الدستور، يدخل في إطار المستجدات الواجب مواكبتها، مستدلا بما أشار إليه الخطاب الملكي لتاسع مارس بخصوص «دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات».

في نفس السياق، لامست مداخلات حقوقيين مخططات عمل وإستراتيجيات هذه المؤسسات الممثلة أساسا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس الجالية المغربية بالخارج والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة ومجلس المنافسة، بمشاركة المنظمات الحقوقية ومختلف منظمات المجتمع المدني المعنية وأكاديميين .

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الانسان والديموقراطية، التي تسعى إلى مواكبة مسلسل ترسيخ ثقافة وقيم حقوق الإنسان بالمغرب، أنشئت سنة 2008 بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لوفاة المناضل ادريس بنزكري.

Revue de

بيان اليوم

في ندوة نظمتها مؤسسة بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية

أية استراتيجيات للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان في البناء الديمقراطي

محمد ياسين

يطرح موضوع المؤسسات الوطنية المرتبطة بحقوق الإنسان وطريقة اشتغالها وإستراتيجيتها نفسه بإلحاح في الظرفية الراهنة، خصوصا في ظل المناخ العام بالبلاد، وتزامنا مع تنصيب مؤسستين تعنيان بحقوق الإنسان، في الأيام القليلة الماضية.

وأكد رئيس مؤسسة بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، عبد السلام أبودرار، في افتتاح الندوة الوطنية حول المؤسسات الوطنية المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية ودورها في تعزيز الديمقراطية، أن دور المؤسسات في البناء الديمقراطي يطرح سؤال الصلاحيات الموكولة إليها، وإستراتيجيتها في هذا المجال بارتباط مع المطالب المجتمعية، وتأثيرها في المجالين التشريعي والتنفيذي.

واعتبر أن الندوة، وهي أول نشاط عمومي تنظمه مؤسسة إدريس بنزكري منذ إنشائها، بمثابة منتدى للتفكير في قضايا حقوق الإنسان، وطرحه للنقاش العمومي والتفكير الجماعي، مشيرا إلى أن المستجدات الأخيرة التي عرفتها الساحة الوطنية من تغييرات على مستوى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي حل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط التي حلت محل ديوان المظالم، من خلال تجديد هياكلها وقوانينها ومنحها صلاحيات جديدة، تعيد طرح النقاش حول دعائم الديمقراطية والإصلاحات الدستورية والمؤسساتية من أجل النهوض بجميع المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان لتلعب دورها كاملا في الورش الإصلاحي الكبير.

وتساءل أبودرار عما إذا كانت تلك المؤسسات تشتغل وفق إستراتيجية عامة ومتناسقة تهدف إلى تحقيق المشروع الديمقراطي الحداثي، والآليات التي تم وضعها من أجل مأسسة التنسيق والتكامل فيما بينها. مبرزا أنه حان الوقت للقيام بوقفة تأملية للقيام بجرد للمكاسب التي حققتها هذه المؤسسات على مدى تاريخها، الذي يتجاوز 20 سنة للبعض وسنتين للبعض الآخر، والوقوف على حصيلتها، ورصد مواطن التعثر التي اعترضتها، وصياغة مقترحات وتوصيات في الموضوع بما يساهم في إغناء وتطوير عمل المؤسسات الوطنية وتكامل استراتيجياتها خدمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

هذه الوقفة التأملية، بحسب أبودرار، تجد شرعيتها في مسلسل التغييرات الذي انخرطت فيه البلاد، خصوصا بعد تعيين لجنة استشارية لمراجعة الدستور، وتأكيد الخطاب الملكي على دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

وتهدف هذه الندوة الأولى من نوعها للمؤسسة مناقشة والتفكير المشترك في إشكاليات حقوق الإنسان بين جميع المؤسسات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل بناء مقترحات هادفة لإغناء وتطوير عملها وتكامل استراتيجياتها. مع التركيز، حسب الورقة التقديمية للندوة، على إبراز دور هذه المؤسسات في تعزيز البناء الديمقراطي، والوقوف على الإكراهات والتعثرات، وتثمين المكتسبات المحققة، واستخراج عناصر تفعيل أدائها.

Revue de Presse du C... droits de l'homme

Khyari
En attendant la libération

Les rumeurs sur une éventuelle libération du militant et président de l'Association du Rif pour les droits de l'homme, Chakib Khyari, circulaient quand un communiqué du CNDH est venu y mettre fin. Le Conseil national des droits de l'homme a annoncé que Khyari a bénéficié non pas d'une grâce mais d'une autorisation exceptionnelle de sortir de prison. C'était pour pouvoir se rendre auprès de son père, gravement malade et hospitalisé à Nador. Il s'agit d'une réponse favorable à une requête précédemment présentée par le bâtonnier Abderrahim El Jamaï et appuyée par le SG du CNDH, l'avocat Mohamed Sebbar. Pourvu que ces efforts se traduisent par une libération pure et simple du militant, dont le procès et la condamnation à trois ans de prison suscitent plus d'une question. ■

Le camp Khyari espère une libération pure et simple du militant.

DR

Rev... 'Homme

بيان اليوم

ن كي مون بمقر الأمم المتحدة بنيويورك

الفاسي الفهري، أول أمس الخميس، بمقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك، مباحثات مع الأمين العام للمنظمة بان كي مون، تمحورت بالخصوص حول الوضع السائد في العالم العربي، ولاسيما، المغرب العربي، وكذا القضية الوطنية للمملكة.

وأشاد بان كي مون، بهذه المناسبة، بالإصلاحات الهامة التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس في الخطاب الذي وجهه إلى الأمة يوم 9 مارس الجاري.

مبرزا، أن هذه الإصلاحات تندرج في إطار مسلسل أطلقه جلالته منذ اعتلائه العرش.

وباشر الطرفان خلال هذا اللقاء الذي حضره على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة محمد لوليشكي، والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء كريستوفر روس، عملية تقييم لمسلسل المفاوضات غداة الاجتماع غير الرسمي السادس الذي انعقد مطلع الشهر الجاري بمالطا.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد وصف الجولة الأخيرة من المحادثات غير الرسمية حول قضية

إلى الأمام، في إطار هذا المسلسل.

من جانبه، أبرز الفاسي الفهري للأمين العام للأمم المتحدة العلاقة بين تفعيل الجهوية المتقدمة، وخاصة بالصحراء المغربية، وهدف مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كأساس لحل متفاوض بشأنه وديمقراطي لهذا النزاع الإقليمي.

كما توقف الفاسي الفهري عند الترسانة الجديدة التي تم إحداثها قصد تعزيز حماية والنهوض بحقوق الإنسان، والمتمثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان مع امتداداتها الجهوية.

وحظيت ضمانات المصداقية والاستقلالية والخبرة التي عهد بها لهذه الهيئات بترحيب إيجابي من طرف مختلف المتحاورين الذين رأوا فيها تعبيرا عن إرادة حقيقية لتعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

ويأتي هذا اللقاء أيضا عشية صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء وتجديد مجلس الأمن لمهمة المينورسو.

Revue de Presse du Conseil National des